



الدراسة والتصويت

مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق
بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019
(كما وافق عليه مجلس النواب)

عرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية
أمام الجلسة العمومية بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛ السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني أن ألتقي بكم اليوم لأقدم أمام مجلسكم الموقر مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، الذي تم إيداعه بالبرلمان وفقا للآجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

واسمحوا لي بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع والتنويه بالجدية التي طبعت مناقشة المشروع من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر، وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع باعتباره آلية لتقوية مبادئ الحكامة الجيدة وترسيخ ثقافة ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة.

السيدات والسادة ؛

لقد تم إرفاق مشروع قانون التصفية لسنة 2019 بكل من التقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء، وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

و يجسد هذان التقريران ثمرة الجهود المبذولة في إطار تفعيل آليات التدبير المرتكز على مبدأ النتائج، الذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج. وهو الأمر الذي ساهم لا محالة في تحسين شفافية ومقروئية ميزانية الدولة، و الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية، نحو مساءلة مدى نجاعة البرامج والسياسات العمومية المعتمدة.

في هذا الصدد، وكما تعلمون، يشكل التقرير السنوي حول نجاعة الأداء الذي تُعده وزارة الاقتصاد والمالية، ملخصاً لتقارير نجاعة الأداء المعدة من طرف القطاعات الوزارية أو المؤسسات.

وبخصوص تقرير نجاعة الأداء لسنة 2019، فقد شمل ستة وثلاثين (36) قطاعاً وزارياً ومؤسسة، بمجموع برامج ميزانية بلغ 121 برنامجاً حُدِّد لها ما يناهز 422 هدفاً، منها 97 هدفاً مستجيباً لمقاربة النوع الاجتماعي. ولقياس مدى بلوغ هذه

الأهداف تم تحديد **889** مؤشرا، بما في ذلك **178** مؤشرا مستجيبا لمقاربة النوع الاجتماعي.

وإجمالاً، فقد بلغ متوسط الأهداف حسب البرامج **3,48** علماً أن العدد المرجعي هو **3 أهداف**، بينما بلغ متوسط المؤشرات حسب الأهداف **2,1** علماً أن العدد المرجعي هو **3 مؤشرات**. ذلك أنه وبفضل جهود المواكبة والتقييم المستمرين، تميز تطور تركيبة المؤشرات بين سنتي 2018 و2019، بارتفاع حصة مؤشرات نجاعة الأداء من 52% إلى 57% من مجموع المؤشرات، بالموازاة مع تراجع حصة مؤشرات الأنشطة من 48% إلى 52%.

كما انتقلت مؤشرات الفعالية السيوسيو اقتصادية، التي تعكس الآثار المنتظرة للسياسات العمومية على معيش المواطنين من حيث الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والصحي، من 66% سنة 2018 إلى 67% سنة 2019، ومؤشرات جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وفق المعايير المستهدفة من 20% إلى 22%، وكذا مؤشرات النجاعة التي تضمن ترشيد استعمال الوسائل المتاحة من خلال ربط النتائج المحصل عليها بالموارد المستهلكة، من 11% سنة 2018 إلى 14% سنة 2019.

من جهة ثانية، واستنادا إلى تقرير افتتاح نجاعة الأداء برسم سنة 2019 المنجز من طرف المفتشية العامة للمالية، يمكن تسجيل عدة نقاط إيجابية، على الرغم من كون هذا التمرين يعد الثاني من نوعه في دورة نجاعة الأداء. ويتعلق الأمر على الخصوص بانخراط كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في منهجية نجاعة الأداء، وانبثاق أغلب برامجها عن استراتيجيات أو خطط عمل، مع تحديد أهداف لجل البرامج المُفْتَحَصَة وربطها بمؤشرات لقياس مدى بلوغها.

في هذا الإطار، تراوحت نسب تحقيق التوقعات السنوية للنتائج بين 21% و 100% سنة 2019، وذلك بمعدل متوسط بلغ 51% مقابل 45% بالنسبة لسنة 2018، كما سجلت 14 قطاعا ومؤسسة نسبة تتجاوز 50% على مستوى تحقيق النتائج.

وتجدر الإشارة، إلى أنه وبالنسبة لأكثر من قطاع ومؤسسة معنية، تعزى أسباب الضعف النسبي في تحقيق بعض النتائج إلى العوامل الداخلية المرتبطة خصوصا بتعبئة الوعاء العقاري المخصص للمشاريع الاستثمارية، وإخلال بعض نائلي الصفقات العمومية بالتزاماتهم التعاقدية، وصعوبة التحكم في تحقيق بعض الأهداف التي تعرف تعدد المتدخلين ؛ بالإضافة إلى العوامل الخارجية كإكراهات الظروف المناخية وتأثير

الخاصيات الجيوتقنية على إطلاق الأشغال وقدرة سوق الشغل على استيعاب الخريجين
مثلا.

وبناء على نتائج تحليل مخرجات نجاعة أداء القطاعات الوزارية أعلاه، وامتدادا لنهج
التدرج والتقييم المرحلي الذي يطبع تنزيل هذا الورش الإصلاحي، سوف يتم العمل
خصوصا على:

- تعزيز الانفتاح ومراعاة التفاعلات المؤسساتية بخصوص وثائق نجاعة الأداء،
لاسيما تلك المعبر عنها من طرف البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات والمفتشية
العامة للمالية؛

- رصد الدروس المستقاة من الحصيلة الحالية من خلال تحديد الإجراءات
التصحيحية، قصد تجاوز الإكراهات والنقائص التي رصدتها تقارير افتتاح
نجاعة الأداء، وذلك في إطار التنسيق المشترك بين مديرية الميزانية والمفتشية
العامة للمالية.

السيدات والسادة ؛

لقد تم إرفاق هذا المشروع كذلك بتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية،
بهدف تقديم وتحليل الموارد المعبئة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعمالات

والأقاليم والجماعات برسم سنة 2019. وهو ما سيمكن من القيام بقراءة واضحة للعلاقة المالية القائمة بين مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية من حيث الموارد الميزانية المجمع والمندفوعة، كليا أو جزئيا، من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

من جهة أخرى، وتفعيلا للالتزام الحكومي المتمثل في العمل أساسا على إقامة تعاون بناء ومستمر مع المؤسسة التشريعية وتيسير ولوجها للمعطيات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية، نضع بين أيديكم مجموعة من الوثائق التكميلية تتضمن مزيدا من المعطيات الإضافية والأرقام وكذا المؤشرات المتعلقة بسياق تنفيذ قانون المالية لسنة 2019.

السيدات والسادة ؛

يقوم مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2019 وكذا بحصر حساب نتيجة هذه السنة.

وبناء عليه، يُثبِتُ هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والتي جاءت على الشكل التالي:

أولاً: على مستوى الميزانية العامة،

- بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 365,65 مليار درهم.
- فيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2019 ما قدره 329,62 مليار درهم، وتم تحصيل ما مجموعه 365,96 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 111,02%. هذا، وقد شكلت الموارد العادية نسبة 71,29% من مجموع الموارد المحصلة.

ثانياً: فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة،

- فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 90,90 مليار درهم، حيث تمثل نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية نسبة 85,62% من مجموع هذه النفقات.
- أما فيما يخص مصادر هذه الحسابات، فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2019 في 85,08 مليار درهم، و تم تحصيل 101,36 مليار درهم.

ثالثاً: فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة،

- فقد سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2,06 مليار درهم. أما موارد

الاستغلال لهذه المرافق، فقد بلغت تقديراتها النهائية ما مجموعه 4,48 ملايين

درهم، وتم تحصيل 4,68 ملايين درهم.

- في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق 1,23 مليار درهم. وبالمقابل،

سجلت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق 3,63 مليار درهم. وقد

تم تحصيل ما مجموعه 3,69 مليار درهم.

السيدات والسادة ؛

لا بد من التذكير بأن النشاط الاقتصادي الوطني قد تأثر خلال سنة 2019، من

سوء الظروف المناخية ومن محيط خارجي غير ملائم بشكل عام. مما أدى إلى تراجع

الناجح الداخلي الخام، حيث انتقل من 3,2% برسم سنة 2018 إلى 2,5% في سنة

2019. غير أن القيمة المضافة غير الفلاحية عرفت انتعاشاً إذ بلغت 3,9% مقابل

2,9% خلال سنة 2018، بينما عرفت القيمة المضافة الفلاحية انخفاضاً بنسبة 8,6-

% بعد ارتفاع قدره 5,8% سنة 2018.

وعلى العموم، فإن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2019، قد تحققت
بِنَسَبٍ إجماليةٍ حُدِّدَت في:

- الموارد.....113%؛
- التكاليف.....98%.

وكنتيجة لذلك، فقد تم حصر عجز الميزانية في حدود 3,6% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة ؛

تلكم باختصار، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية لسنة 2019.
كما أحيطكم علما بأن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية هي الآن بصدد إعداد قانون التصفية
المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2020، والذي سيتم تقديمه إلى البرلمان قبل
نهاية الربع الأول من سنة 2022 تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية.

أشكر لكم حسن اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله.